الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/56/L.1/Add.4
25 September 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة السادسة والخمسون
جنيف، ١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته السادسة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

المحتويات

الصفحة

ثانياً - الموجز الذي أعده الرئيس (*تابع*) ٢

جلسة الاستماع مع المجتمع المدني ٢

ثانياً – الموجز الذي أعده الرئيس (*تابع*)

جلسة الاستماع مع المجتمع المدني

١- أشار المشاركون إلى أن الأزمة المالية الأخيرة وظاهرة تغير المناخ تبرزان أهمية الترابط العالمي، سواء فيما بين الحكومات أو المجتمعات أو الشعوب. وقد أفضى هذا الترابط إلى هدم "الجدران النارية" فيما بين البلدان وكذلك فيما بين القطاعات بحيث إنه حتى ولو أمكن عزو الأسباب الجذرية للأزمة إلى قطاع محلي محدد أو إلى بلد محدد، فإن آثارها السلبية قد انتشرت عبر البلدان وقطاعاتها. والأزمة العالمية تتطلب عملاً عالمياً، لا على مستوى صنع السياسات فحسب، بل من قبل جميع شرائح المجتمع أيضاً. ولذلك فإن من المهم إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص، على النحو الذي دعا إليه اتفاق أكرا وجرى تفعيله في ندوة الأونكتاد العامة التي عقدت في أيار/مايو الماضي بشأن الأزمة الاقتصادية العالمية والتنمية. وتشكل جلسة الاستماع هذه أداة أخرى يمكن من خلالها لآراء وتجارب المجتمع المدني والقطاع الخاص أن تسهم في النقاش العالمي وفي تشكيل الرد الجماعي على الأزمة.

٢- والرد على الأزمة لم يكن حتى الآن غير كافٍ بصورة عامة فحسب بل إنه يمكن أن يؤدي في الواقع إلى تزايد حدة استقطاب الدخل والقوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ومن المؤكد أن ثمة حاجة إلى رد عالمي يكون عادلاً ومنصفاً للجميع. وبالنظر إلى أن السلسلة الحالية من الأزمات قد نجمت عن إجراءات البلدان الصناعية، فقد اعتُبر أنه ينبغي لهذه البلدان أن تكون الرائدة في حل الأزمات. أما البلدان النامية، من جانبها، فتُحَثُّ على ممارسة حقها في أن يتاح لها حيز لاختيار السياسات. وبالرغم من حاجة هذه البلدان إلى المساعدة المالية والتقنية، فإنه ينبغي لواضعي السياسات فيها أن يواصلوا تركيزهم على أولويات التنمية الوطنية والتحوط مما يمكن أن ينشأ عنها من تضارب محتمل في جداول الأعمال. كما ينبغي لهم القيام، بشكل استباقي، باعتماد تدابير توفر وقاية من التأثر بالصدمات الدولية.

٣- وقد أُشير في جلسة الاستماع إلى أنه بالرغم من وجود توافق في الآراء حول منشأ وأسباب الأزمة وإلى أنه يجري اقتراح حلول على مختلف المستويات، تظل هناك حاجة ملحة للعمل. وقد شددت جلسة الاستماع تكراراً على الحاجة إلى رد مشترك ولكن متمايز ومتعدد الأقطاب وتالٍ للأزمة يكون إنسانياً وعادلاً ومنصفاً للجميع.

١- متابعة ندوة الأونكتاد العامة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية

٤- لقد كان هناك قلق عام من أن المناقشات الحالية والحلول المقترحة لا تعكس شواغل واحتياجات البلدان النامية فحسب بل إنها يمكن أن تكون فعلياً ضارة بما تبذله هذه البلدان من جهود لمواجهة الأزمة وتجاوزها. ومن الأمثلة على تلك المقترحات ما يشمل التخصيص المقترح لحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي، ومشتقات السلع الأساسية للبلدان النامية في إطار الاقتراح المتعلق بالإصلاح المالي الأوروبي، فضلاً عن خسارة التحويلات من العمال في الخارج. ومن جهة ثانية، ثمة تحركات ذات شأن نحو الأخذ بنهج إزاء الأزمة يكون جامعاً وشاملاً للجميع. وأشاد المشتركون في جلسة الاستماع بشمولية ومضمون توافق الآراء الذي توصلت إليه مجموعة الـ ١٩٢ والذي يتجاوز تحليل *الإشكالية* ليتناول حل الأزمة ومتابعتها. وكرر ممثلو المجتمع المدني التزامهم وعزمهم على المشاركة بنشاط في العمل مع الفريق العامل التابع لمجموعة الـ ١٩٢ وفريق الخبراء التابع لها.

٥- وينبغي النظر إلى الأزمة الراهنة باعتبارها تتيح فرصة لإصلاح النظام المالي الدولي لجعله نظاماً شفافاً وأخلاقياً. ولقد كانت هناك بالفعل عدة مبادرات مطروحة على الصعيد الدولي للتخفيف من تأثير الأزمة على الاقتصادات الوطنية وعلى المجتمعات. ومن بين تلك المبادرات الدعوة التي وجهها الأونكتاد من أجل الوقف المؤقت لسداد المستحقات من الديون السيادية من أجل درء خطر حدوث أزمة ديون أخرى فيما بين البلدان النامية، والقرار الذي اتخذه صندوق النقد الدولي بخفض أسعار الفائدة على القروض الميسرة إلى الصفر، وقيام منظمة العمل الدولية باعتماد الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي دعا إلى "الرد على الأزمة بتوفير فرص عمل لائق". ويلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات لمراقبة أسعار الصرف والتصدي لعدم الاستقرار النقدي، وفرض جزاءات على المضاربة المالية، وتعزيز النمو الشامل والمستدام. ومن جهة أخرى، أُعرب عن قلق إزاء التطورات الأخرى في هذا المجال، مثل القرار الذي اتخذته مجموعة الـ ٢٠ لتخصيص كامل رزمة تدابيرها (بما يزيد عن تريليون دولار) للمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي ويمكن النظر إلى هذا الإجراء باعتباره يدل على عدم توفر الإرادة السياسية أو الاهتمام من قبل هذه الدول الرائدة بأن تدفع الجهود في اتجاه اعتماد جدول أعمال عالمي محوره التنمية فيما بين مؤسسات التمويل الدولية. وثمة اقتراح آخر من اقتراحات مجموعة الـ ٢٠ يثير الهلع، وهو اقتراح تخصيص الأموال على أساس حصص صندوق النقد الدولي لا على أساس الاحتياجات.

٦- وقد أثير البُعد الإنساني للأزمة في سياق تزايد البطالة وتأثيرها على القطاع غير الرسمي الذي يعمل فيه الكثير من النساء في البلدان النامية في أنشطة لزيادة الإيرادات. وأشير إلى أنه بالنظر إلى أن أنشطة القطاع غير الرسمي غير محددة كمياً، فمن المرجح إغفالها في تقييم مدى تأثير الأزمة. ومع ذلك، لا يمكن إضعاف مساهمة هذا القطاع، ليس بالنسبة للاقتصاد الوطني كله فحسب بل بالنسبة لوحدة الأسرة أيضاً. وحث المشاركون المسؤولين عن رسم السياسات في البلدان النامية على إدراج القطاع غير الرسمي في عملية تقييم الآثار. كما حُثت البلدان النامية على إعادة النظر في سياساتها الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصاً في سياق الخدمات المصرفية، من أجل تحسين عزل المؤسسات المالية المحلية عن الصدمات الخارجية.

٧- وأشير إلى أن العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجالات تنويع القاعدة الاقتصادية والتصديرية، وزيادة الطلب المحلي ورفع مستوى قدرات توليد القيمة المضافة، في جملة مجالات أخرى، تمثل دعماً هاماً للبلدان النامية من أجل الخروج من الأزمة. وقد تم في توافق آراء مجموعة الـ ١٩٢ تسليط الضوء على الولايات المتكاملة للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز باعتبارها ولايات بالغة الأهمية بالنسبة لحل الأزمة الراهنة وبناء نظام مالي دولي يكون شفافاً ومنصفاً. وزيادةً في التشديد على أهمية التماسك والتنسيق، أبرز المتحدثون ضرورة بذل جهودٍ مشتركة من قبل المجتمع الدولي لتقاسم أفضل الممارسات والتجارب، ولتعزيز الثقة والتضامن على جميع المستويات. ويمكن أن يتم ذلك في سياق برنامج عمل الأونكتاد، بالتعاون مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والهيئات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني. ومن مجالات التعاون الأخرى التي أوصى بها بعض المشاركين التعاون بين منظمة العمل الدولية والأونكتاد في سياق الميثاق العالمي لتوليد فرص العمل الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية والعمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التجارة والتنمية.

٨- ودعا ممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى التنفيذ السريع لتوافق آراء مجموعة الـ ١٩٢ بطريقة متماسكة ومنسقة تنسيقاً جيداً. كما دعوا إلى إعادة النظر في قرارات مؤسسات التمويل الدولية لضمان أن تكون تلك القرارات عادلة ومنصفةً، مُذكّرين باقتراح سابق يدعو إلى قيام صندوق النقد الدولي بتخصيص حقوق سحب خاصة، من دون كلفة، للبلدان المنخفضة الدخل.

٢- التحديات الفورية المتصلة بالديون وتغير المناخ

٩- لقد اعتُبر أن الأزمة الراهنة سوف تؤثر على الأرجح في ديون البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. فخسارة الإيرادات المتصلة بالصادرات سوف تضعف ميزانية تلك البلدان. ويتمثل الحل الوحيد بالنسبة لهذه البلدان في إطلاق دورة جديدة من المديونية. والحل الذي يقترحه المجتمع الدولي لن يحول دون تعرض البلدان النامية لآثار النمو السلبي نتيجة لعدم توفر حلول ابتكارية مقترحة. وأشير إلى أن من الحلول الممكنة ما يتمثل في الوقف المؤقت لسداد الديون المستحقة على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية، بصرف النظر عن إنجازاتها. وكرر عدة مشاركين الدعوة إلى وقف مؤقت لسداد الديون المستحقة على البلدان النامية، وأعربوا عن تأييدهم لاقتراح الأونكتاد الذي يدعو إلى تحديد وقف مؤقت لسداد الديون كآلية أساسية لسياسة ميزنة سليمة. وثمة حل آخر يتمثل في أن تُحوّل إلى منح جميع القروض الموعودة رداً على الأزمة. وأخيراً فإن حقوق السحب الخاصة البالغة ٢٥٠ مليار دولار ينبغي ألا تُمنح على أساس الحصص بل على أساس الاحتياجات الحقيقية للبلدان. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تكون هناك أي تكاليف مرتبطة باستخدام حقوق السحب الخاصة هذه. كما أُشير إلى الحاجة إلى إتاحة حيز لاختيار السياسات وذلك كنتيجة لجميع الشروط الملازمة لقروض صندوق النقد الدولي.

١٠- وكما في حالة الأزمة المالية، فقد رُدَّ منشأ تغير المناخ إلى الاقتصادات المتقدمة. أمّا التأثير الفوري والأشد ضرراً لهذه الظاهرة فقد أصاب البلدان النامية. وأُشير إلى أن تأثير هذه الظاهرة هو أشد وطأة على قطاع زراعة الكفاف الأسرية وأن النساء هن الأشد تضرراً في مواجهة تفاقم حالة شح المياه وتدهور أحوال الزراعة. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، تواجه أسر كثيرة مشكلة خسارة التحويلات من الخارج، وتقلص الإيرادات من القطاع غير الرسمي، وتردي أحوال المزارع. ويتعين على البلدان المتقدمة أن تكون الرائدة في التصدي للتحديات المتصلة بتغير المناخ لأنها مصدر المستويات الأعلى لانبعاثات غازات الدفيئة ولأنها تمتلك الموارد والتكنولوجيات اللازمة لتحييد أثر هذه المستويات بل وحتى عكس اتجاهها. وينبغي تحسين نُظم حقوق الملكية الفكرية من أجل تشجيع البحوث وكذلك استخدام التكنولوجيات "الخضراء"، بما في ذلك نقلها ونشرها في البلدان النامية. ويجب أن يكون سداد "ديون المناخ"، في الإطار الأوسع للدين الإيكولوجي، مضافاً إلى مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية وليس بديلاً عنها.

١١- وينبغي للبلدان النامية، من جانبها، أن تمارس حقها في أن يتاح لها حيز لاختيار السياسات. ويجب على البلدان النامية أن تكيف تدابيرها لكي تستخدم مواردها الطبيعية على نحو أفضل وأن تعمل، بشكل استباقي، على تشجيع التكنولوجيات "الخضراء"، سواء من خلال استيرادها من الخارج أو عن طريق إجراء البحوث المحلية. وقد تم التشديد على ذلك، مثلاً، في الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي أشار إلى ضرورة إدراج الوظائف الخضراء والتكنولوجيات الخضراء في رزم تدابير وسياسات تحقيق الانتعاش. ومن شأن هذا أن يخفف من خطر حدوث المزيد من التدهور في إيرادات الصادرات نتيجة للمطالبات التقييدية المتزايدة للبلدان المستوردة بعمليات إنتاج محايدة من الناحية الإيكولوجية. وبالإضافة إلى العمل العالمي، دعت جلسة الاستماع إلى نقل أكثر سرعة للتكنولوجيات الخضراء إلى البلدان النامية. كما حث المشاركون البلدان النامية على مواصلة مشاركتها وانخراطها على نحو نشط في النقاش الجاري من أجل ضمان مراعاة شواغلها بصورة كافية.

١٢- وبالنظر إلى أن تأثير تغير المناخ هو تأثير متعدد الأبعاد، فإنه يتطلب رداً شاملاً. وعلى حد تعبير اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن هناك "مسؤوليات مشتركة ولكن متمايزة وقدرات مختلفة". وينبغي أن تكون المبادرات المتخذة لمكافحة تغير المناخ مرتبطة بعملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وذلك من أجل ضمان اتساق المكاسب المحققة وتعزيزها. ويمكن التوصل إلى اتفاق واعدٍ - منصفٍ وملزمٍ - في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ التي ستُعقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر، وهو اتفاق تفي البلدان الصناعية بموجبه بالالتزامات التي تقع على عاتقها بمقتضى بروتوكول كيوتو فيما يتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا في مجال المناخ، والمستويات المستهدفة لخفض الانبعاثات.

- - - - -